

# نزع السلاح

للأستاذ محمد عبد الله عنان

سمننا خلال الأعوام الأخيرة كثيراً عن مسألة نزع السلاح ، وعن اللجان والمؤتمرات العديدة التي عقدت في جنيف وغير جنيف لبحثها ؛ ومنذ أسابيع يدور حديث نزع السلاح في جنيف مرة أخرى ، وتعرض مختلف الاقتراحات والتصريحات . ولكن مؤتمر نزع السلاح يعقد هذه المرة في جو قائم بفيض بالتشاؤم ، وسير الملائق الدولية أشد ما يكون اضطراباً ، والدول الكبرى أشد ما يكون رغبة في التسليح ؛ وليس في مناقشات جنيف ما يؤذن بتفاهم الدول على أية قاعدة أو مبدأ ، بل كل ما هناك يدل بالعكس على أن مفاوضات نزع السلاح غدت مناقشات فقهيّة عقيمة ، تستتر وراءها الدول لتؤكد من الوجهة النظرية نياتها السلبية ، ينهاه تتسابق جميعاً في فتح الاعتمادات الحربية والاستزادة من التسليح سواء في البر أو البحر أو الهواء .

وقد كان رأينا دائماً ، منذ بدأت أعمال مؤتمر نزع السلاح ، أن هذه المناقشات الفقهيّة لا يمكن أن تؤدي إلى أية نتيجة عملية ، وإن الدول المتفوقة في سلاحها وأهليتها الدفاعية لا يمكن أن تقرط في هذا التفوق مختارة ، وإن أساليب السياسة القومية لم تتغير كثيراً عما كانت عليه قبل الحرب ، وما زالت اقوة المادية عمادها . ولقد انتهى مؤتمر نزع السلاح أحياناً إلى بعض نتائج عملية خيل للعالم معها أنه سائر إلى تحقيق الغاية المنشودة من عقده ، ولكن هذه النتائج لم تتمد الاتفاق على بعض المسائل التمهيدية كأنواع الأسلحة ومياريها ، وتعريف بعض الهيئات العسكرية ؛ وأسفرت للمفاوضات بين الدول العظمى عن عقد معاهدة تحدد نسب التسليح البحري بينها ، ولكن هذه المعاهدة لم تحترم ولم تنفذ ، ولا تعتبر اليوم سوى قصاصة ورق لا قيمة لها . وقدمت إلى مؤتمر نزع السلاح اقتراحات رسمية عديدة لتخفيض التسليح ، فكانت تقابل دائماً حين عرضها ومناقشتها بكثير من التأييد والحماسة ، ولكنها لم تسفر عن أي اتفاق عملي .

كانت فكرة نزع السلاح من أجل الفكر التي ظهرت عقب

البلاغة إلا أسلوب طبيعي لامذهب عنه للنفس الفنية ، إذ هي بطبيعتها تريد دائماً ما هو أعظم ، وما هو أجل ، وما هو أدق . وربما ظهر ذلك لغير هذه النفس تكلفاً وتسفكاً ووضعاً للأشياء في غير مواضعها ؛ ويخرج من هذا أنه عمل فارغ ، واساءة في لتأدية ، وتحمل لا عبرة به . ولكن فنية النفس الشاعرة تأتي لا زيادة معانيها فتصنع ألفاظها صناعة توليها من القوة ما ينفذ إلى النفس ويضعف احساسها ، فمن ثم لا تكون الزيادة في صور الكلام وتقليب ألفاظه وإدارة معانيه إلا تمهية لهذه الزيادة في شعور النفس . ومن ذلك يأتي الشعر دائماً زائداً بالصناعة البيانية لتخرجه هذه الصناعة من أن يكون طبيعياً في الطبيعة إلى أن يكون روحانياً في الانسانية . والشعور المهتاج المتفزز غير الساكن التبدل ، والبيان في صناعة اللغة يقابل هذا النحو ، فتجد من التمييز ما هو حي متحرك ، وما هو جامد مستلق كالنائم أو كاليت ، وبهذا لا تكون حقيقة المحسنات البيانية شيئاً أكثر من أنها صناعة فنية لا بد منها لاحتياج في ألفاظ اللغة الحساسة كي تعطى الكلمات ما ليس في طاقة الكلمات أن تعطيه .

لقد تكلموا أخيراً في جناية الصحافة على الأدب . والصحافة عندى لا تجني على الأدب ولكن على فنيته ، فلها من الأثر على سليقة البليغ وطبعه قريب مما كان لحوانيت البقالين في البصرة على طبع ذى الرمة وسليقته . وكذا قرب الصحافي من الصنعة وحقها على الجمهور بمد عن الفن وجماله وحقه على النفس ، وهذا واضح بلا كبير تأمل ، بل هو واضح بنبر تأمل . . .

مصطفى صادق الرافعي

## أبو علي عامل أرتست

### مجموعة قصص مصرية

تأليف

الأستاذ محمود نجور

يطلب من مكاتب القطر الشهيرة وتمنه خمسة قروش

خلاف أجرة البريد

يتخذ الاجراءات اللازمة لتلافي نتائج السيئة ، مع مراعاة حاجات أعضاء العصبة الذين لا يستطيعون صنع ما يجب لسلامتهم من التلخاير وأدوات الحرب

« ويتمهد أعضاء العصبة بأن يتبادلوا بمنتهى الصراحة والدقة ، كل البيانات المتعلقة بنسب تسليحتهم ، وبرامجهم الحربية والبحرية والجوية ، والظروف التي يمكن بها استخدام صناعاتهم لأغراض الحرب »

تلك هي القواعد الأساسية التي أدمجت في ميثاق العصبة بشأن نزع السلاح أو تخفيضه . وقد نصت المادة التاسعة من الميثاق على انشاء لجنة دائمة تعد العصبة بآرائها عن تنفيذ هذه القواعد وعن المسائل العسكرية والبحرية والجوية بصفة عامة . وهذه هي اللجنة الدائمة لمؤتمر نزع السلاح .

ونصت المادة الحادية عشرة على ان كل حرب أو خطر حرب يهدد العصبة كلها ، وعلى انه يجب عليها في هذه الحالة أن تتخذ ما يجب لتأييد سلام الأمم ؛ ونصت المادة الرابعة عشرة على انشاء محكمة دائمة للمدلل الدول ، وفصلت المادة الخامسة عشرة الاجراءات السلمية التي يجب اتباعها لتسوية المنازعات الدولية بين أعضاء العصبة هذا وقد ذهبت معاهدة الصلح في التنويه بنزع السلاح الى أبعد من هذه النصوص النظرية ، وأرادت أن تمطيه بصفة عملية ، فقررت في ديباجة الفصل الخامس منها وهو الخاص بنزع سلاح المانيا « انه لكي يمكن أن يمد مشروع بتحديد عام لتسليحات جميع الأمم ، يجب على المانيا أن تنفذ بمنتهى الدقة ما تقرر من النصوص العسكرية والبحرية والجوية » أو بعبارة أخرى ، جعلت معاهدة الصلح ، نزع سلاح المانيا مقدمة عملية لنزع السلاح العام ، تحذوها بمد المانيا جميع الدول الأخرى ، والمفروض أن الدول الظائرة التي أملت شروط معاهدة فرساي ، ونصت على نزع السلاح ، ستكون في مقدمة الدول التي تقوم بتخفيض سلاحها

\*\*\*

وكان مشروع نزع السلاح في مقدمة المسائل التي عنيت بحسبها عصبة الأمم ؛ ففي فبراير سنة ١٩٢١ ، انتدب مجلس العصبة « لجنة مختلطة مؤقتة » للنظر في تخفيض التسليحات ، ولكن هذه اللجنة الأولى لم تستطع أن تتخذ أية خطوة عملية لبحث

الحرب في أفق السياسة الدولية ، وكانت المنافسة في التسليح قد بلغت أثناء الحرب مدى هائلاً استفد موارد الأمم ، وحطم إنتاجها الزراعي والصناعي ، وأرهقت من جرائه بصنوف المعارم والاعباء ، واضطربت أحوالها المالية والاقتصادية ؛ فكان طبيعياً أن تفكر الدول الكبرى في وسيلة لتخفيف هذه المنافسة وتدارك آثارها الخيرية ؛ ولم تكن ثمة سوى وسيلة واحدة لتحقيق هذه النية ، هي اتفاق الدول فيما بينها على تحديد التسليح بطريقة تراعى فيها ظروف كل دولة وحاجتها الى السلامة والدفاع القوي ؛ وظهرت هذه الفكرة في نفس الوقت الذي ظهرت فيه فكرة عصبة الأمم ، واتصلت بها حتى صارت بعد جزءاً منها ، ثم أدمجت في ميثاق العصبة ذاته . وكان قيام عصبة الأمم رمزاً لاتصار الدعوة الى السلام والوثام بين الأمم ، والى تغليب التحكيم والحسنى في فض المنازعات الدولية ؛ وكان تحقيق فكرة نزع السلاح من أهم الوسائل العملية لتحقيق المثل والأمان السلمية التي علقت على قيام عصبة الأمم . ويجب أن نعلم أن ميثاق العصبة هو قطعة من معاهدة صلح فرساي ذاتها ، بل هو الفصل الأول من معاهدة الصلح ؛ وفي هذا الميثاق ذاته يذكر مشروع نزع السلاح أكثر من مرة ، باعتباره من وسائل تحقيق السلام بين الأمم . واليك النصوص التي وردت بشأنه في الميثاق :

نصت المادة الثامنة من ميثاق عصبة الأمم على « أن أعضاء العصبة يتصرفون بأن استتباب السلام يقتضي تخفيض التسليحات القومية الى أدنى حد يتفق مع السلامة القومية ، ومع تنفيذ التمهيدات الدولية التي يرضها العمل المشترك

« ومجلس العصبة مع تقديره للمركز الجغرافي والظروف الخاصة لكل دولة ، يمد برامج هذا التخفيض لتبحثه وتبث في شأنه الحكومات المختلفة

« ويجب أن تبحث هذه البرامج من جديد ، وأن تنقح اذا اقتضى الأمر في كل عشرة أعوام

« ومعنى وافقت عليها الحكومات المختلفة فإن نسب التسليح التي تقرر على هذا النحو لا يمكن تخطيها دون موافقة مجلس العصبة » ولما كان صنع التلخاير وأدوات الحرب بصفة خاصة يشهد اعتراضات خطيرة ، فإن أعضاء العصبة يمهدون الى المجلس بأن

المسألة ؛ وكانت الدول الغالبة ما تزال متوترة الأعصاب بعيدة عن التفكير في النزول عن المراكز المتأخرة التي دفعها إليها الظفر ، وكانت بالعكس قد بدأت تتسابق في وضع البرامج العسكرية والبحرية الضخمة ؛ فلم تر « اللجنة المختلطة المؤقتة » أمامها سبيلاً للعمل ، وقدمت تقريرها إلى العصبة بأنه لإسديل لوضع أى مشروع عملي لتخفيض التسليح ما لم تراعى فيه حاجات السلامة القومية بأدى بدء ، ثم وضعت عملاً مشروع ضمان وتعاون متبادل وافقت عليه العصبة . ولكنها كانت خطوة نظرية أيضاً ؛ وكان أسطع دليل على عثها وعمقها إقدام فرنسا في الوقت نفسه على احتلال وادي الروهر لارغام ألمانيا على أداء تعويضات الحرب ، وما قامت به يومئذ من المظاهرات العسكرية الضخمة . بيد أن الدول البحرية استطاعت أن تتخذ من جانبها خطوة عملية لتحديد التسليحات البحرية ، إذ عقدت في واشنطن (سنة ١٩٢٢) مؤتمرًا بحرياً شهدته بريطانيا العظمى وأمريكا وفرنسا واليابان وإيطاليا ، وعقدت فيما بينها ميثاقاً حددت فيه نسب التسليحات البحرية لكل منها ؛ فكان لهذا الميثاق أثر كبير في تلطيف المنافسة البحرية بينها .

ولما هدأت أعصاب الأمم الغالبة نوعاً وسوى كثير من المشاكل التي خلفتها الحرب ، اتخذت مسألة نزع السلاح أهمية خاصة ، ولكنها قرنت يومئذ بمسألة السلامة القومية والتحكيم باعتبارها مسائل ثلاثة لا يمكن التفريق بينها . وكانت فرنسا دائماً من أشد الدول تمسكاً بالجمع بين المسائل الثلاثة . وأخذت عصبة الأمم بهذه النظرية ، وانتهت إلى وضع بروتوكول جنيف الشهير (سنة ١٩٢٤) ، وفيه نص على مشروعية الحرب إلا في بعض الأحوال وعولجت مسألة السلامة ومسألة التحكيم ؛ ولكنه رفض من جانب بريطانيا العظمى لأنه لم يعالج مسألة نزع السلاح ، ونص من جهة أخرى على جعل عصبة الأمم هيئة دولية رقابة التسليح تزول على النظرية الفرنسية ؛ وفي سنة ١٩٢٥ عقد ميثاق لوكارنو لتأمين منطقة الرين بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا ، وحلت بذلك مسألة السلامة القومية نوعاً ، ولكن الميثاق كان محدود المدى والآثار ، ولم يترسب بشيء لمسألة نزع السلاح . بيد أن عقده كان عاملاً كبيراً في صفاء الأفق الدولي ، والتقريب بين ألمانيا والحلفاء ، وبث روح من التفاهم بين خصوم

الأمس لم تعرف منذ معاهدة الصلح .

وكان هذا التفاهم مشجعاً لعصبة الأمم على التقدم في معالجة مشكلة نزع السلاح ، خصوصاً بعد أن انضمت ألمانيا إلى العصبة . ففي سنة ١٩٢٦ انتدبت العصبة لجنة تهيئية لتنظيم مؤتمر عالمي لنزع السلاح ؛ وأفقت هذه اللجنة جهوداً كبيرة في بحث المسائل الفنية المتعلقة بأنواع الأسلحة والذخائر وعدد الجيوش والجميحات العسكرية . وبدأت منذ العام التالي بعقد مؤتمر السلاح الذي استمر يعقد كل عام مرة أو أكثر حتى يومنا . ومن المستحيل أن نتبع في هذا المقام الضيق أعمال مؤتمر نزع السلاح خلال الأعوام الأخيرة ، فهي في الواقع أعمال ومفاوضات تسير في دور لا ينتهي . ويكفي أن نقول إنه قدم إلى المؤتمر عشرات المشاريع من مختلف الدول لتخفيض التسليح أو نزعها ، وبحث مسألة السلامة وعدم الاعتداء مراراً ، وأقيمت وعود وتصرحات لانهاية لها من مختلف الدول ، وفي كل مرة تنتهي الجهود والمفاوضات المستفيضة بالفشل المطلق ، وفي كل مرة تشعر بحق أن مؤتمر نزع السلاح قد اختتم حياته . وانتهى مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في لندن سنة ١٩٣٠ إلى نتيجة ضئيلة هي عقد اتفاق جديد بين بريطانيا العظمى وأمريكا واليابان على تخفيض التسليح البحري في حدود معينة ، وأبقت فرنسا وإيطاليا أن تدخلوا في هذا الاتفاق لتمسك إيطاليا بالساواة مع فرنسا ، وتمسك فرنسا بتفوقها في نسب التسليح البحري .

\*\*\*

وفي العامين الأخيرين دخلت مسألة نزع السلاح في دور جديد ، وزادت تعقيداً وصعوبة ، أولاً لأن ألمانيا بعد طول التسويف في نزع السلاح رأت من حقها أن تطالب بالساواة في التسليح بالاعتماد على نصوص معاهدة الصلح ذاتها إذ اعتبرت تجريد ألمانيا من السلاح مقدمة لنزع السلاح العام كما قدمنا ، وما دامت الدول لم تقم بتعهداتها في هذا الشأن فمن حق ألمانيا أن تعود إلى تسليح نفسها كبقية الدول ؛ وثانياً لأن فرنسا ازدادت تمسكاً بنظريتها في جعل حل مسألة نزع السلاح متوقفاً على حل مسألتي السلامة القومية والضمائم المتبادل بعدم الاعتداء . وقد اشتد الخلاف بين ألمانيا وفرنسا في العام الماضي إلى حد رأت معه ألمانيا أن تنسحب

## عتاب

بقلم محمد قدرى لطفى

ليسانسيه في الآداب

كان النبي صلى الله عليه وسلم يود لو أنهم أسلموا ليعتبر بهم  
 الإسلام ، ويدعو الله أن يهبه من لئله حكمة لعله يصرّفهم عن  
 الضلالة أو يجعلهم من المهتدين ؛ وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
 حريصاً على إسلامهم ملحاً فيه ، لأن أشخاصهم عند قريش مهيبه ،  
 وأسماهم عند العرب رفيعة ؛ فلما دخل عليهم وقد اجتمعوا عنده ،  
 حياهم فردوا عليه تحيته ، مخلصين أو غير مخلصين ، ثم أخذ مكانه  
 بينهم ، فكان صمت ، وكان جلال رهيب ، ولم يلبث أن سرى  
 بين الجمع صوت مهيب ، فيه قوة لأنه صوت الحق ، وفيه إيمان  
 لأنه وحى القلب ؛ وكان الصوت متجهاً نحو عتبة بن ربيعة وأخيه ،  
 يقول : أما آن يا عتبة أن تدخل أنت وأخوك شية في دين الله ؟  
 ما دعوتكما لأمرى ولا لشيء هو من عندي ، وإنما دعوتكما لأمر  
 الله رب العالمين ؛ وهذا كلامه بين يدي فاستمعاه واصنيا اليه  
 لعله تعالى يهديكما فتكونا من عباد الله المسلمين . ولكن عتبة  
 وأخاه لم يلبثا أن جدلاه فجادلها ، وأخذ النبي منها وأخذاً منه ،  
 حتى إذا غلبها الرسول بمنطقه وقوة حجته ، لم يلبثا أن عقد  
 الصمت لسانهما ، فالتفت النبي الى العباس بن عبد المطلب وكان  
 مصغياً يستمع الى قوله لا بنى ربيعة ، وقال له إنك يا ابن عبد المطلب  
 لو اهتديت بهدى الإسلام وأنت من صناديد قريش لاهتدى معك  
 جمع كثير ، فلا تكون بصدك عن دين الله حائلاً بين الناس  
 والجنة ، ولا تضربن لقريش مثلاً من النبي وأصحابه ، فتضل  
 وتضل ، وأنت حري أن يكون لهم منك هاد معين . فلم يرفع  
 العباس رأسه ولم تتحرك له شفتان ، وإنما ود لو أن النبي تركه  
 الى الوليد بن المغيرة أو الى أمية بن خلف ، فلما شعر النبي أن  
 العباس حائر بين عقله وعاطفته ، ورآه مطرقاً الى الأرض ، لم يلبث  
 أن تحول عنه الى أمية بن خلف ، قال : يا أمية ، ما كان لسادة  
 الناس أن يكفروا بسيد العالمين ، الله الذي فضلهم على عشيرتهم  
 وذوي قريام ، وما كان لك أن تكون لقومك قدوة سوء ، لعمرك

من عصبة الأمم ومن مؤتمر نزع السلاح حتى تجاب الى وجهة  
 نظرها . وبدأت ألمانيا بالقتل بتسليح نفسها رغم احتجاج فرنسا ؛  
 ودبت روح جديدة من المنافسة بين الدول في تقرير الاعتمادات  
 العسكرية وزيادة التسليحات ؛ وحاولت إيطاليا وبريطانيا غير مرة  
 أن تقوم كثنائها بمهمة الوساطة وتذليل الخلاف بين فرنسا وألمانيا .  
 فذهبت جميع الجهود سدى . وعقد مؤتمر نزع السلاح في خريف  
 العام للامضى في جو قائم بفيض بالتشاؤم ، وظهر منذ المناقشات  
 الأولى أنه يستحيل أن يوفق المؤتمر الى شيء جديد ، فأجل ليتفادى  
 الموت النهائي . وعقد هذا العام ، منذ أسابيع قلائل ، وعدنا  
 نسمع الحوار العقيم بين مختلف التندوين ؛ وما زالت ألمانيا خارج  
 المؤتمر ، وما زالت فرنسا تؤكد إصرارها على تحقيق الضمانات  
 المتلقة بالسلامة القومية قبل اتخاذ أية خطوة في سبيل نزع السلاح .  
 لقد استمرت هذه الجهود والمفاوضات العقيمة في سبيل نزع  
 السلاح أكثر من عشرة أعوام ؛ وربما استمرت حيناً آخر .  
 ولكن المحقق أن مؤتمر نزع السلاح صائر الى موت لا ريب فيه ،  
 وإنه لم يكن قط أبعد عن غايته مما هو اليوم . ويرجع هذا الفشل  
 قبل كل شيء الى موقف فرنسا وألمانيا ؛ فقد جردت ألمانيا من  
 سلاحها طبقاً لماهدة الصلح وانتظرت أعواماً طويلة ، وفرنسا  
 وباقى الدول نجد في تسليح نفسها ، ولم تتقدم أعمال مؤتمر نزع  
 السلاح تقدماً يذكر ؛ وكانت فرنسا باصرارها خلال هذه  
 الأعوام هي الصخرة التي تحطمت عليها كل الجهود التي بذلت في  
 هذا السبيل ؛ ولكن ألمانيا الهتريه جاءت بسياستها العنيفة  
 فزادت المسألة حرجاً وتعقيداً ، وألفت فرنسا في تلك الروح  
 العسكرية التي يبثها النظام الهتري في ألمانيا ، وفي تلك المظاهرات  
 - العنيفة التي تجري في ظله ، وفي ذلك الوعيد الذي يلقيه زعماء  
 ألمانيا الحاليين هنا وهناك ، ما يبرر موقفها في التمسك بسياستها  
 العسكرية والمطالبة بتأمين سلامتها ضد الخطر الألماني .

وهكذا بينما يمضى مؤتمر نزع السلاح في جدله العقيم ، اذا  
 بالمنافسة في التسليح بين الدول العظمى تبلغ ذروة الاضطرام ،  
 ولذا سياسة المعاهدات السرية العسكرية تعود فتفتدو سبيل التوازن  
 الأوربي ، واذا بشبح الحرب يلوح بين آونة وأخرى ؟

محمد عبد الله عثمان  
 المحامي